**بيان عن الوضع المالي لشهر أيار ٢٠٠٠**
**تخفيض مستوى العجز وإستمرار الفائض الأولي زيادة**
**الدين العام ١% فقط منذ بداية السنة**

تميزت نتائج تطور المالية العامة في شهر أيار بتحسن ملموس في نسبة عجز الموازنة التي انخفضت من مستوى ٥٧,٨% في شهر نيسان و ٤٦,٥% في شهر آذار إلـى مستـوى ٤٣,١%. وقد تحسن أيضاً بقدر ملموس مستوى العجز الإجمالي (موازنة + عمليات خزينة) إذ انخفض من مستوى ٥٦% - ٥٧% في كل من نيسان وآذار إلى مستوى ٤٦,٢%. وما يزال هذا المستوى أعلى مما كان عليه في نفس الشهر من العام الماضي وذلك لأن الإنفاق جرى عام ١٩٩٩ على أساس القاعدة الإثني عشرية حتى شهر تموز حيث تم تصديق الموازنة من قبل المجلس النيابي، بينما تم تصديق موازنة عام ٢٠٠٠ في شهر شباط وبدأت فوراً الإدارات بصرف موازنتها وخاصة الجزء الإستثماري منها. هذا بالإضافة إلى تكملة الإنفاق الإستثماري على موازنة ١٩٩٩ وسحب ما كان قد وضع أمانة لدى الخزينة من مساهمات الموازنة للمؤسسات العامة المتخصصة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتي لم تنفق في السنة الماضية نظراً لضيق الوقت بعد تصديق الموازنة.

ومن جراء تحسن وضع المالية العامة في شهر أيار أظهر الوضع التراكمي منذ بداية السنة تراجعاً فـي مستـوى العجـز الكلـي ( موازنة + عمليات خزينة) من ٥٣,٣ % في نهاية نيسان ٢٠٠٠ إلى ٥١,٨% في نهاية أيار. أما مستوى عجز الموازنة فقد تراجع من ٤٥,١ % في آخر نيسان إلى ٤٤,٧% في آخر أيار. وإذا كانت هذه المستويات من العجز ما تزال عالية فمرد ذلك كما ذكر في البيانات السابقة إلى زيادة وتيرة عقد وصرف نفقات الموازنة بالإضافة إلى الأعباء الجديدة الملقاة على الخزينة من جراء زيادة العجز المالي في مؤسسة كهرباء لبنان فقد إضطرت وزارة المالية هذه السنة إلى تأمين كامل خدمة ديون المؤسسة على خلاف العام الماضي بالإضافة إلى إضطرارها إلى تأمين سلفات خزينة إضافية لشراء الفيول للمؤسسة. والجدير ذكره أيضاً أن من أسباب العجز في عمليات الخزينة زيادة تسديد مستحقات البلديات على الخزينة. ومع ذلك وبالرغم من زيادة خدمة الدين العام فإن

نتائج تنفيذ الموازنة ما تزال تظهر فائضاً أولياً (أي فائض الإيرادات عن النفقات بعد تنزيل خدمة الدين من مجموع نفقات الخزينة) بمقدار ١٢ % من إنفاق الموازنة الإجمالي.

وتجدر الإشارة بالنسبة إلى أرقام شهر أيار إلى الزيادة الهامة في الإيرادات الجمركية التي بلغت ١٧٢ مليار ليرة مقابل ما بين ١٣٤ مليار و ١٣٩ مليار خلال فترة شباط – آذار ونيسان. وبالرغم من إستمرار هبوط الإيرادات الضريبية الأخرى فإن مجمل إيرادات الموازنة قد زاد ٤,٦% خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي ومجمل إيرادات الموازنة والخزينة قد زاد ٥,٢%. ويجدر التذكير بهذا الشأن أن إيرادات الموازنة في الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٩٩ كانت قد إنخفضت عما كانت عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩٨ بواقع ٢,٣% ومجمل الإيرادات (موازنة وخزينة) كان قد إنخفض بواقع ٦ %. وذلك مقابل الزيادات التي تشهدها الإيرادات هذه السنة. ويتوقع أن تزيد وتيرة الإيرادات في الأشهر الباقية من السنة وبشكل خاص في الثلاثة أشهر الأخيرة، كما يتوقع أن تنخفض وتيرة الإنفاق عبر الموازنة (موازنة ٢٠٠٠ وتكملة الإنفاق على الجزء الإستثماري من موازنة ١٩٩٩ التي تظهر عبر حسابات الخزينة) وأن تعود إلى مستوياتها الإعتيادية ضمن الإعتمادات المتوفرة.

أما على صعيد الدين العام فتجدر الإشارة إلى الإنخفاض المتواصل في معدل نموه هذه السنة بالمقارنة إلى السنة الماضية ويمكن أن تعزى هذه الظاهرة إلى إستعمال السيولة الفائضة التي كانت قد تكونت في الفصل الأخير من العام الماضي والفصل الأول من هذه السنة من جراء طلب مصرف لبنان من وزارة المالية التريث في إطفاء جزء من الدين الداخلي مقابل محصول الإصدار الدولي الأخير العائد إلى شهر أيلول ١٩٩٩، وذلك نظراً للطلب المكثّف لدى القطاع المصرفي على سندات الخزينة، بينما إنخفض هذا الطلب في الأشهر الأخيرة. هذا مع التذكير بأن دفع مستحقات القطاع العام تجاه القطاع الخاص الموروث من الحكومة السابقة والذي تّم عبر تسليم سندات خزينة للمستفيدين كان أيضاً من بين أسباب الوتيرة العالية لزيادة الدين العام في العام الماضي.

ونتيجة كل هذه التطورات فقد تراجع الدين الداخلي بمقدار ٢٢٣ مليار ليرة بين نهاية نيسان ونهاية أيار ولم يزد مجمل الدين الداخلي في الأشهر الخمسة الأولى من هذه السنة إلاّ بواقع ١,٩% أي من ٢٥,٤ ألف مليار ليرة في نهاية كانون الأول ١٩٩٩ إلى ٢٥,٩ ألف مليار ليرة في نهاية أيار. أما الدين الخارجي فقد إنخفض مقداره من ٨٣٥٠ مليار ليرة في

نهاية العام الماضي إلى ٨٢٠٩ مليار ليرة في نهاية أيار ذلك أن وزارة المالية لم تقم بالإستدانة من الخارج في الأشهر الأولى من السنة بانتظار إستعمال فائض السيولة المتراكم في الحساب ٣٦. ونتيجة هذه التطورات الإيجابية فلم يزد الدين الإجمالي (داخلي وخارجي) منذ بداية السنة إلاّ بمقدار ٣٤٧ مليار ليرة أي مـا يعـادل ١% من مجمل الدين العام. إن تقييم وضع تطور المالية العامة لا يمكن إجراؤه إلاّ إذا أخذنا بعين الإعتبار إنخفاض وتيرة زيادة الدين العام إلى ١% هذه السنة مقابل ٤,٩ % في نفس الفترة من العام الماضي وهو عامل إيجابي في مقابل الزيادة الظرفية في مستوى عجز عمليات الموازنة والخزينة.